من ان ابقا كلام المصنف على ظاهره لا يصح للقطع بانه لا علم
بجميع الحقايق فنقدر في التثبوت ليصح ان المراد بمرجع
الضمير وهو الحقايق المضافة للاشيا الجنس اي جنس الحقايق
والجنس كما يتحقق في الجميع يتحقق في البعض ولو كان
البعض فردًا واحدًا او المراد تحققه في البعض فحينئذ
يرجع قول المصنف حقايق الاشيا ثابتة وقوله والعلم بها
متحقق الى ايجاب الجزئي وهو بعض الحقايق ثابت
والعلم بذلك البعض متحقق وذلك كاف في الرد على الخصم
في المقامين لانه يدعي السلب الكلي فيهما وهو اما شيء من
الحقايق ثابت واما شيء من العلم بالحقايق ثابت وحيث
اريد بالحقايق الجنس صح كلام المصنف بدون تقدير التثبوت
فلا حاجة الى تقديره ونريد بالعلم حينئذ العلم بنوعيه
وهما التصور والتصديق لا خصوص التصديق لما سبق
لكن نرد على هذا الجواب انه وان صح به كلام المصنف واندفع
عنه الاشكال وحصل به الرد على الخصم لكن لا يحصل به
ما هو المقصود من تصدير الكتاب بهاتين القضيتين
وهو التنبيه على وجود ما يشاهد من الاعيان والاعراض
ويتحقق العلم بها ليتوسل به الى معرفة الصانع لانه اذا
كان المراد بالحقايق الجنس لم يلزم ان يكون ثبوت ذلك
الجنس والعلم به في ضمن ما يشاهد من الاعيان والاعراض
لجواز ان يكون ثبوته والعلم به في ضمن فرد اخر غير ما يشاهد
كملة بالنسبة لمن لم يشاهدها فلا يحصل التنبيه على وجود
ما يشاهد واجيب عنه بجوابين الجواب الاول ان المراد
بقوله التنبيه على وجود ما يشاهد التنبيه على وجود
جنس ما يشاهد اذ التوسل الى معرفة الصانع انما يتوقف

على

على وجود المحدثات والعلم بها سوا كانت مما يشاهد او لا
فكلامه السابق على حذف المضاف وهو لفظ الجنسين
وفيه ان سياق الكلام واضح في ان المقصود الاستدلال
بما يشاهد لا يجنسيه الجواب الثاني ان قوله حقايق
الاشيا ثابتة فيه تنبيه على وجود شيء من الحقايق واذا
وجد شيء منها فالاحق بالوجود هو المشاهد لانه اظهر
وجودا واسبق للذهن حصولا مما لا يشاهد قال العلامة
عبد الحكيم وفي كفاية هذا القدر في التنبيه تامل
فتامل قوله رد على القائلين الخ ظاهر كلامهم انه
علة لارادة الجنس وعليه فهي علة مصححة لا ارادة هـ
الجنس لا موجبة لها اذ الرد لا يوجب ارادة الجنس دون
الجميع لان الرد كما يكون بارادة الجنس يكون بارادة الجميع
ويحتمل ان يكون بقليل لا لمحذوف اي وانما يقوله حقايق
الاشيا ثابتة للرد على القائلين بانه لا ثبوت لشيء من
الحقايق وهم العناديه والعنديه ويقوله والعلم بها
متحقق للرد على القائلين بانه لا علم بثبوت حقيقة
ولا بعدم ثبوتها وهم اللاادريه فان قلت كون
الجملتين المذكورتين مقصودتين بهما الرد على من ذكر يناف
ما سبق من ان المقصود بهما التنبيه على وجود ما يشاهد
من الاعيان الخ فالجواب انا نسلم المنافاة المذكورة
لانه لا تنافي بين الغرضين قوله لا ثبوت لشيء الخ سالبة
كلية وكذا قوله ولا علم بثبوت حقيقة الخ قوله ولا بعدم
ثبوتها ربما يتوهم انه تطويل لان قوله والعلم بها متحقق
قصد به رد نفي العلم بثبوت الحقيقة لانفي العلم بعدم
ثبوتها ويدفع بان المراد انه رد على القائلين بالشك في #